دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية في ليبيا

نجوى أمحمد عبد السلام التائب

الملخص:

إن كافة اقتصاديات العالم باتت تعتمد بشك واسع على النمو والتطور في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الخدمات والتجارة كما يتبين ازدهارها ونموها على الصعيد العالمي، أصبحت تمثل ميزت العقود الأخيرة، إلا أنها محاطة بالعديد من المخاطر حيث أن ما يقارب ٩٠% منها قد تعرض لحالة أو أخرى من هذه المخاطر، ومعظم هذه الأخطار تتمثل في الإدارة غير الكفوءة التي تسبب الخفاق والفشل في أعمال هذه المشروعات.

كما أن هذه المشروعات تميل إلى طابع من الخصوصية الإدارية في أعمالها، حيث الملكية الفردية والقرار الفردي وحرية العمل والتمويل الخاص تعمل مجتمعة على إبراز دورها في إطار الهياكل الاقتصادية المختلفة خلال السنوات القليلة القادمة ولا يقتصر دور هذه المشاريع على هذا فحسب بل تلعب دوراً أساسياً بالاقتصاد كونها توفر الوظائف والأعمال المميزة للراغبين والباحثين عنها، حيث استطاعت هذه المشاريع أن توفر وظائف ذات خصوصية وابتكار تفوقت فيها بذلك على المشاريع الكبيرة والضخمة ويعود ذلك إلى القدرة المبدعة التى تتبنها إدارة المشروعات الصغيرة وإلى كثرة عددها وتنوع مجالات عملها حيث تم في هذا البحث عرض مفهوم المؤسسات الصغيرة بشكل عام مع تحليل المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا، كما تم عرض مجموعة من السياسات التدريبية التي قد تسهم في دعم الشباب وتلبى حاجاتهم والدفع بهم في مثل هذه المشاريع.

Abstract:

All the economies of the world have become increasingly dependent on the growth and development of small and medium-sized enterprises in the field of services and trade, as evidenced by their prosperity and growth globally, which has become a feature of the last decades, but it is surrounded by many risks, with about 90% Other of these risks, most of these risks is inefficient management that causes failure and failure in the work of these projects.

These projects tend to have a certain administrative nature in

their work, where individual ownership, individual decision, freedom of employment and private financing work together to highlight their role within the various economic structures over the next few years. The role of these projects is not limited to this, Providing jobs and jobs for those interested and looking for them. These projects have been able to provide jobs with privacy and innovation that surpassed large and large projects due to the creative ability of the small business management and the number and In this research, the concept of small enterprises in general was presented with an analysis of the problems faced by small enterprises in Libya. A set of training policies were presented which may contribute to supporting the youth and meeting their needs and paying them in such projects.

المقدمة:

تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في معظم دول العالم نظراً لما تلعبه من دور هام وبناء في دعم وتنمية الموارد البشرية وتمكين المزيد من فرص العمل والحد من مشكلة البطالة وتوسيع وتنويع الإنتاج، وتساعد في تطوير المهارات الفنية الأمر الذي أدى إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي وبالتالي زيادة الإنتاج ودوران الحركة الاقتصادية.

إن المشروعات الصغيرة بطبيعتها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا معقدة ولديها مرونة كافية لتنوع الإنتاج.

إن ما حققته المشروعات الصغيرة في العديد من البلدان النامية من انجازات في مجال تحسين ومعالجة أوضاع اقتصادية واجتماعية ومعيشية جعل منها عنصراً هاماً من عناصر التنمية وارتقى بها إلى مرتبة متقدمة ضمن أولويات معظم الدول النامية.

وتكمن أهمية هذه المشروعات في الدور الهام الذي تلعبه في النواحي التالية:

١. مصدر لخلق فرص عمل جديدة.
٢. خلق المهارات والإبداعات الجديدة.
٣. عامل مساعد للاستقرار الاجتماعية والسياسي.
٤. تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.

لذلك يمكن القول بأنه يمكن للمشروعات الصغيرة أن تساهم في دفع عملية

التنمية لكونها تمثل لبنة أساسية للمشروعات الكبيرة، بحيث تعتبر لها صناعة مغذية.

أولاً: مشكلة البحث:

إن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية حيث تمثل العمود الفقرى لاقتصاد القومي وتزداد الأهمية النسبية لها مع زيادة التقدم الاقتصادي وتساهم في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة والحد من الهجرة الداخلية عن طريق استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة وتساهم في تحسين مستوى الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في زيادة الإنتاجية حيث تشكل مجالاً حيوياً لروح المبادلة واستغلال الموارد الأولية المحلية وتساهم في تعظيم الفائض الاقتصادي. وتنمية الصادرات إضافة إلى تكوين الكوادر والمهارات الإدارية والمهنية كما أنها تساهم في التنمية الإقليمية المتوازنة بالإضافة إلى تحقيق التغيرات الجذرية بمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الصناعة ومن بينها المشروعات الصغيرة لذلك من الضروري معرفة ما إذا كان للمشروعات الصغيرة دور مهم وفعال في التنمية بناءً على صياغة السؤال التالي:

هل للمشروعات الصغيرة دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: فرضية البحث:

١- إن للمشروعات الصغيرة دوراً مهماًَ وفعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- تشابه أو اختلاف استراتيجيات المشروعات الصغيرة حسب البلدان.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في النتائج العملية المتوصل إليها في هذا البحث والمتمثلة في دراسة مدى فعالية دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: أهداف البحث:

١- توضيح إمكانية تحقيق التنمية في الاقتصاد الليبي عبر المشروعات الصغيرة.

٢- تحديد أهم المشكلات التي تواضح المشروعات الصغيرة وتعيق من وصلها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

خامساً: منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحديد الإطار العام النظري للدراسة من خلال الاعتماد على المراجع المتخصصة في هذا المجال وبالنسبة للبيانات تم الاعتماد على مصرف التنمية والمصرف الزراعي والإدارة العامة بطرابلس، كذلك تم تجميع بيانات عن مكونات الناتج المحلي الإجمالى والصادرات والواردات خلال فترة البحث.

سادساً: حدود البحث:

الحدود المكانية: تتمثل في الاقتصاد الليبي.

الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠١٤.

سادساً: الدراسات السابقة.

١- دراسة (Hasnah Haron et al, 2013):[i]

بعنوان: العوامل المؤثرة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في الحصول على القروض

يهدف البحث الحالي إلى اختبار ما إذا كانت شخصية أو معرفة إدارة المنشأة وتوافر الضمانات والقدرة على الاقتراض لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة سوف يكون لها تأثير على اعتماد القرض بواسطة المراقبين المصرفيين أم لا. وقد استخدمت الدراسة نماذج الاستقصاء التي أرسلت لجمع البيانات المطلوبة من مديرين ومراقبين البنوك الواقعة في المنطقة الشمالية بشبه الجزيرة الماليزية حول طلبات القروض المقدمة بواسطة المنشآت الصغيرة والمتوسط. حيث تكون مجتمع الدراسة من مراقبين الائتمان المسئولين عن تقديم القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا. وتكونت عينة الدراسة من ٦٣ مبحوثا حيث أرسلت ١٢٤ نموذج استقصاء إلى مديرين ومراقبين البنوك ورُد منها ٦٣ نموذجا فقط. وقد توصلت الدراسة إلى أن كل المتغيرات الثلاثة (الشخصية والضمانات والقدرة) لها تأثير ذو دلالة على احتمال اعتماد القرض بواسطة المؤسسات المالية من منظور مراقبين الائتمان. ويتوجب على المنشآت الصغيرة والمتوسط الاستعداد بصورة أفضل عند التقدم للحصول على القروض مع الحصول على الضمانات والعلاقات المالية الجيدة مع المؤسسات المالية والحصول على سجل مالي جيد. ومن الناحية الأخرى، يجب على الهيئات الحكومية التي تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تعلمها ضمان أنها يجب أن تكون مجهزة بالمعرفة الكافية للاستعداد للمستندات المطلوبة من قبل المؤسسات المالية.

نلاحظ من الدراستين السابقتين أن هذه الدراسات تأخذ جانب من موضوع بحثنا وهو جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من ناحية تنميتها أو محاولة الرفع منها من أجل تخفيض نسبة الفقر وزيادة مستوى المعيشة أو من جانب مستوى العوامل المؤثرة لهذه المشروعات والعوائق التى تتعرض لها سواء من ناحية القروض والتسهيلات أو من ناحية غياب نمو وتطور هذه المشروعات.

٢- دراسة (أحمد رمضان ابراهيم ٢٠٠٨م):[ii]

بعنوان: أثر غياب حاضنات الاعمال على نمو وتطور المشروعات الصغيرة.
طبقت هذه الدراسة بأخذ عينة طبقيه وتوزيع استبيان من مثل الباحثين للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧م) بأسئلة على المشروعات الصناعية مصنفة من انواع صناعي، وخدمي، وحرفي تم تحليل النتائج احصائيا باستخدام البرنامج الاحصائي (mat lob) وهدفت هذه الدراسة التي التعريف بحاضنات الاعمال واهميتها ومدى حاجة المجتمع لهذه الحاضنات كما هدفت الي دراسة العلاقة بين غياب حاضنات الاعمال وتأثيرها السلبي على كفاءة الاداة للمشروعات وتوصلت الدراسة الي ان غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة قيد الدراسة يؤكدون على قلة اهتمام المسئولين بالدولة بدعم مشروعاتهم وتشعيبها.
ان غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة لم يكن لديهم علم ودراية مطبعة حاضنات الاعمال، وانهم يرغبون في الاستفادة من الخدمات والمساعدات التي تقدمها الحاضنة لمشروعاتهم.
غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة قيد الدراسة يوافقون على انشاء حاضنات الاعمال في ليبيا ودفع رسوم مقابل العضوية في هذه الحاضنات.

سابعاً: الإطار النظري:

١-١ مقدمة تعتبر المشروعات الصغيرة من أهم أدوات التنمية والتي يهتم بها المسؤولين عند التخطيط بكافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي من أهم الدعائم في عملية تحقيق أهداف الدول. وما يدلل على أهميتها إلها تمثل على مستوى العالم نحو ٩٠- ٩٥% من عدد المشروعات وتوفر ما بين (٣٥ – ٨٨%) من إجمالي الوظائف، وتساهم ما بين ٢٩- ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي[iii] . ومن خلال الرؤية الوطنية فإن المشروعات الصغيرة من المشاريع المرغوبة، وذلك لقدرتها على خلق فرص عمل متزايدة وقدرتها على جذب استثمارات وزيادة إنتاجية.

١-٢ مفهوم المشروعات الصغيرة: تتسم المشروعات الصغيرة بالتعقيد وعدم الاتساق وهناك العديد من المفاهيم التي تستخدم حالياً من قبل مختلف الدول والهيئات العامة في مجال المشروعات الصغيرة، أنها عادة ما تشير إلى أعمال ممارس من خلال شخصية معنوية أو طبيعية. وفيما يلي بعض المفاهيم للمشروعات الصغيرة.

– يقصد بالمشروعات الصغيرة تلك المشروعات التي يكوها شخص واحد إلى عشرة أشخاص وهي عادة ما تكون مشروعات أسرية ذات نشاط محدود قد يكون حرفي

أو خدمي أو إنتاجي أما المشروعات المتوسطة فهي تلك المشروعات التي قد يصل المساهمين فيها إلى خمسون شخص وعادة ما تكون مشروعات إنتاجية.

- وجاء في مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الأوروبي بأنها مصنفة على النحو الآتي:
  - مشروعات متناهية الصغير من ١ – ٩ عمال.
  - مشروعات صغيرة من ١٠ – ٤٩ عامل.
  - مشروعات متوسطة من ٥٠-٢٥٠ عامل.
- وهي ليبيا جاء مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسبما ورد في الورقة المعدة بشأن هذه المشروعات من اللجنة المشكلة بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (وزير القوى العاملة والتدريب والتشغيل) رقم (٣٢١) لسنة ٢٠٠٢ف على النحو التالي:

هي مؤسسات أهلية (قطاع خاص) إنتاجية وخدمية، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة ولا يزيد عدد العاملين بها عن (٥٠) عنصر، ولا يزيد قيمة الإقراض الرأس المال التأسيسي عن (٥) مليون دينار كحد أقصى.

١-٣ تصنيف المشروعات الصغيرة: تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط على النحو التالي:

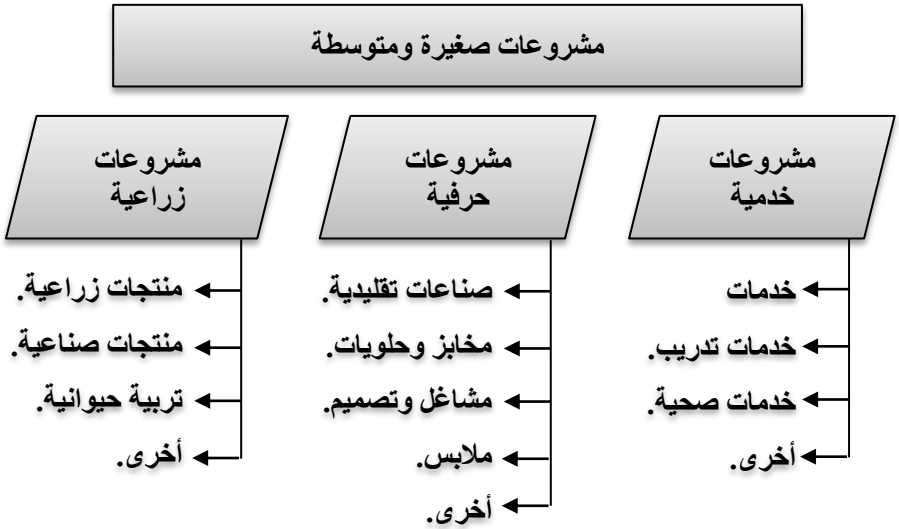

المصدر: د. حسين الجمال، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المناخ والمعوقات، مرجع سبق ذكره، ص٥.

شكل رقم (١) تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

١-٤ أهمية إقامة المشروعات الصغيرة:

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الآتي:

١-٤-١ تشكل نواة للمشروعات الكبير.

١-٤-٢ توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.

١-٤-٣ عامل مهم لتنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الأرياف – إلى المدن (الحضر)، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.

١-٤-٤ تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.

١-٤-٥ تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

١-٤-٦ دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

١-٥ الصعوبات التي تواجه إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة

من المفيد التعرف على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وذلك للمساعدة في تقديم مقترحات عملة بشأن إقامة تنمية مثل هذه المشروعات، وفيما يلي أهم الصعوبات التي تواجهها مثل هذه المشاريع في مختلف الدول[iv][v]

١-٥-١ عدم وجود مؤسسة مستقلة تعني بشئون المشروعات الصغيرة.

١-٥-٢ عدم توفير مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية ومجهزة بالخدمات الأساسية لإقامة المشروعات المعنية.

١-٥-٣ الاعتماد على العمالة الوافدة، وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في المشروعات خاصة الإنتاجية.

١-٥-٤ تقديم القروض دون وجود متابعة أثناء التنفيذ والتشغيل ودون تقديم أي مساعدات في مختلف مراحل تطور المشروع.

١-٥-٥ المعاناة من المشاكل التسويقية الضاغطة خاصة فيما يتعلق بمنافسة المنتج الأجنبي سواء بالداخل أو الخارج.

١-٥-٦ عدم وجود برامج لإرشاد الخرجين والباحثين عن العمل إلى المشاريع

المجدية والمطلوب الاستثمار فيها.

١-٥-٧ عدم الاهتمام بثقافة المناطق الريفية ودراسة المشروعات التي تتفق مع بيئتها وقدرات القاطنين بالريف.

تجارب الدول في تنمية المشروعات الصغيرة:

١-٦-١ بعض الطرق المعتمدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول العالم المختلفة

مشروعات صغيرة ومتوسطة

مؤسسات أو هيئات تابعة	شركات خاصة أو أهلية	مصارف تجارية
١- تمنح فرض إقامة مشروعات صغيرة بقروض ميسرة. ٢- تدعيم النشاطات الصغرى والمتوسطة و بتوفير الأراضي والمباني القابلة لإقامة تلك المشروعات.	١- تقوم بتوفير الاستشارات اللازمة لإقامة المشاريع. ٢- تدخل في مشاركة مع أفراد أو شركات صغرى لإقامة مشاريع مختلفة. ٣- تقوم باستثمارات لمشاريع كبيرة يتم بعد ذلك تقسيمها لمشروعات صغرى. ٤- يتم تخصيصها لمجموعات من الشباب بشروط معينة.	١- تمنح قروض بنسب فائدة عالية في الغالب وبشروط مشددة. ٢- تقوم بتسويق مشاريع جاهزة بين المصرف والراغبين في إقامة مشاريع. ٣- تعتبر مصلحة المصرف فوق كل الاعتبارات دون الإكتراث بمصلحة الزبون.

المصدر: تجميع الباحثة.

شكل رقم (٢): تجارب الدول مصنفة حسب طبيعة المنظمات أو الشركات الداعمة

١-٦-١ مؤشرات عن تجارب الدول في مجال المشروعات الصغيرة

١-٦-٢-١ التجربة الآسيوية[vi]

- **الهند**: يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من ٣ ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة ٣٥% من حجم المنتجات الهندية، يبلغ النمو السنوي لهذا القطاع ١١.٣%، وتبلغ قوة التوظيف في قطاع المشروعات الصغرى

والمتوسطة حوالي ١٧ مليون منتج ينتجون ما يعادل ١٠٧ مليار دولار سنويا بنسبة ١٠% من إجمالي الناتج القومي الهندي.

- **الصين**: المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن حوالي ٦٠% من الناتج الصناعي الصيني، يعمل هذه المشروعات حوالي ٧٥% من قوة العمل في المدن الكبرى، وهي إحدى الوسائل الناجحة في استيعاب المسرحين من القطاع العام المملوك للدولة.
- **كوريا**: يضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا حوالي ٢.٤ مليون وحدة، ٩٩% من الشركات الصناعية في كوريا مشروعات صغيرة ومتوسطة، وتساهم بحوالي ٥٠% من إجمالي القيمة المضافة، وهي تستوعب ٦٩% من قوة العمل.

١-٢-٢-٦ التجربة الأوروبية والأمريكية:

جدول رقم (١) المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا وأمريكا

البلدان	نسبة التشغيل في المؤسسات الصغرى والمتوسطة (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة	٥٣.٧	٤٨
ألمانيا	٦٥.٧	٣٤.٩
بلجيكا	٧٢	-
كندا	٦٦	٥٧.٢
الدانمرك	٧٧.٨	٦٥.٧
أسبانيا	٦٣.٧	٦٤.٣
فنلندا	٥٢.٦	-
فرنسا	٦٩	٦١.٨
إيطاليا	٤٩	٤٠.٥
اليابان	٧٣.٨	٥٧
المملكة المتحدة	٦٧.٢	٣٠.٣

المصدر: د. رمضان السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص٦٢.

٢- الإطار العملي:

٢-١-١ واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا مع الاتحاد الراهن الذي تعتمده ليبيا في تحسين وتطوير هيكلية اقتصادها والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية، أصبح

من الضروري الاهتمام أكثر بتطوير وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة بل ودعم هذا التوجه بكل الأساليب الممكنة كونه المجال المعتمد عليه لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب والتي يتطلب توفير فرص عمل لها وكذلك السبيل لتنمية المجتمع تنمية شاملة.

ظهرت العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة بليبيا يفتقر معظمها للقدرة على الابتكار والتجديد، حيث اعتمدت معظمها على العشوائية في اختيار طبيعة النشاط دون التركيز على متطلبات وحاجيات السوق الحقيقية، هذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل.

وتشير الدراسات[vii] المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن معظم منتجات هذه الصناعات تتشابه وتركز على منتجات استهلاكية مثل الأثاث، وبعض المنتجات الغذائية ومستلزمات الديكور التي تستهدف جميعها السوق الاستهلاكي المحلي، وجاءت دراسة السوق الليبي من قبل الباحث متوافقة مع ما أشارت له الدراسات، حيث تبين أن أكثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة انتشاراً هي:

١. صناعات غذائية.
٢. صناعات مواد بناء وكهرباء وأشغال عامة.
٣. صناعات أثاث ومواد منزلية.
٤. خدمات اتصالات وبريد.
٥. قرطاسية ومواد مكتبية.
٦. بعض الصناعات التقليدية (لا تكاد تذكر).
٧. خدمات طبية (عيادات ومصحات علاجية).
٨. خدمات النقل والمواصلات.
٩. فنادق ومطاعم ومقاهي.
١٠. معامل خياطة ملابس والصناعات الصوفية.
١١. صناعات الصيد البحري.

تبنت ليبيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ أكثر من عقدين تنفيذاً لتوجيهات النظام السابق قد بشأن برنامج الأسرة المنتجة والتشاركيات الجماعية الإنتاجية والخدمية وتولت القطاعات والأجهزة التنفيذية المختلفة وضع الخطط والبرامج لمساندة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقراض الراغبين بإقامة المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، خلال سنة ٢٠٠٠ ف .

في سنة ٢٠٠١ في خصص بالميزانية العامة (٤٠٠) مليون دينار ليبي لتنفيذ برنامج التحول للإنتاج استفاد منه حتى الآن (٢٢٦٤٦) مواطناً وبلغ عدد الأنشطة التي منحت لها قروض عدد (٦٣٢٩) نشاطاً إنتاجيا وعدد (١٤١٩) تشاطاً خدمياً.

كما خصص بميزانية التنمية لسنة ٢٠٠٢ ف مبلغ (١٩٥) مليون دينار للمصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج لإقراض المشروعات الداخلة باختصاصها، بالإضافة إلى برنامج توسيع قاعدة الملكية بتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية للعاملين بما بعد تقييمها فنياً ومالياً واقتصادياً والذي شرع في تنفيذه بهدف التقليل من الاعتماد على القطاع العام وتشجيع القطاع الأهلي (الخاص) على المساهمة بفاعلية أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢-١-٢ الصعوبات والمشاكل التي تبطئ نمو ونجاح المشروعات الصغيرة بليبيا.

بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت في السابق والتي تبذل حالياً والأموال الطائلة التي وظفت لإقراض الشباب لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجه الصعوبات التي يمكن تصنيفها إلي أربع محاور تم ترتيبها من قبل الباحثة وفقاً

المحور الأول: الصعوبات التمويلية

استعرض د . أحمد مهذب الشلحي (استشاري - الجهاز المركزي للبحوث والتصنيع)[viii] تجربة قام بها مصرف التنمية بليبيا للمساعدة في إقامة مشاريع صغيرة، ويمكن تلخيص هذه التجربة في الخطوات التالية:

٢-١-٢-١ يقترح مصرف التنمية نشاطات محددة يقوم بتمويلها من خلال قرض ميسر لتغطية تكاليف المعدات المستوردة من الخارج تصل للزبون بنسبة ٧٠% من إجمالي التكاليف ويتم ترجيع قيمة القرض على مدى عشرين سنة بهامش فائدة معقولة على أن لا يشمل القرض تكاليف الإنشاءات المدنية ولا أية مصاريف محلية خاصة بالمشروع.

٢-١-٢-٢ يقوم المستفيد بتقديم رهن لمصرف التنمية بما يوازي قيمة المشروع بالإضافة لاعتبار المعدات مرهونة للمصرف لحين تسديد كامل قيمة القرض.

تقدم للمصرف الألاف من الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ، تمت الموافقة على بعض منها ورفض بعضها.

من خلال دراسة التجربة السابقة يتبين أن نسبة مساهمة مصرف التنمية التي

تصل إلي ٧٠% كحد أعلى من قيمة المعدات لابد أن يُغطي المستفيد زيادة عليها ٣٠% الباقية بالإضافة إلي تكاليف التجهيزات المحلية من مباني لاستيعاب معدات المشروع إلي غيرها من المصروفات المبدئية، مما سبق يمكن الحكم على أن المتقدم للاستفادة من خدمات هذا المصرف عليه أن يوفر رأسمال جيد للبدء في مشروع صغير أو متوسط، بمعنى أن الخرجين والشباب العاطلين عن العمل لا يملكون رأسمال كافي لذلك وهذا يحكم عليهم مسبقاً بعدم استقادتهم من مساعدة المصرف.

بالإضافة لما سبق فإن نوعية الأنشطة التي يدعمها مصرف التنمية ليست دائماً مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة حيت انحصرت في معدات المخابز والحلويات ومعدات الورش وبعض معدات الصيد والخياطة والمشاغل.

يقودنا ما سبق إلي التساؤل التالي:

كيف تم الاستفادة من هذه القروض؟ وهل نجحت قروض معارف التنمية في توفير مواطن عمل لشريحة واسعة من الشباب الباحثين عن عمل؟

يؤسفنا القول بأن أغلب المعدات المستوردة قد قام أصحابها ببيعها والتصرف فيها (قبل أن يتم تركيبها في أغلب الأحيان) لتنتهي في أيدي أصحاب رؤوس الأموال الذين قاموا بتوظيفها بأسلوبهم الخاص لتموت فكرة العديد من المشروعات في عهدها قبل الميلاد.

المحور الثاني: صعوبات تنظيمية

معظم المشروعات الصغيرة العاملة في ليبيا لا تملك هياكل تنظيمية واضحة ولا يوجد بها خطط وسياسات واضحة وأهداف محددة بدقة، ومعظم هذه المشروعات تعتمد على الأسلوب المركزي في إدارتها، كذلك تفتقر للخبرة في بناء سياسة واضحة لتسويق منتجاها، وذلك لضعف إدراكهم وتتبعهم للتشريعات النافذة بالخصوص.

المحور الثالث: صعوبات وظائف إدارة هذه المشاريع

تتمثل هذه الصعوبات في العمليات اليومية التي يقوم بها المشروع من إنتاج أو خدمة وعملية تسويق المنتج أو الخدمة وكذلك مراقبة النتائج المتعلقة بهذه العمليات بالإضافة إلي مراقبة التشريعات القانونية المعمول بها في البيئة الليبية والتي تتصف بعدم الاستقرار النسبي فيما يخص هذا المجال.

المحور الرابع: صعوبات تتعلق بالتنافسية

يواجه أصحاب هذه المشاريع مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا ما يحد من قدرتهم التنافسية الداخلية مع المشروعات كبيرة الحجم، كذلك ارتباط قوانين تحفز

الاستثمار بالمشروعات الكبيرة بحد من القدرة التنافسية الداخلية والخارجية لمثل هذه المشاريع، أيضا افتقار هذه المشاريع للمهارة في المورد البشري ونقص التقنية يجعلها في مستوى ضعيف من حيت المنافسة للمشاريع الكبرى في البيئة المحلية.

بالإضافة لما سبق يوجد مجموعة أسباب أخرى داعمة أدت لعدم نمو وتطور هذه المشروعات وهي[ix].

- قصور المتابعة المستمرة والتقييم الموضوعي لها من قبل الجهات المشرفة المانحة للترخيص بإقامة النشاط أو من قبل جهات التمويل، حيث اقتصر دور الأولى على منح الترخيص وتجديده وتحصيل الرسوم واقتصر دور الثانية على منح القرض وتحصيل أقساطه.
- غياب النصح والإرشاد لتوجيه المبادرات الفردية والجماعية للاستثمار في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وعدم وجود أجهزة متخصصة ذات كفاءة تتولى إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان عدم إغراق السوق بالمنتجات المتشابهة والتقدم المساعدة في التسويق ورصد احتياجات المستهلكين .
- عدم وجود برامج لتدريب المستثمرين الجدد وتأهيلهم ورفع مهارهم لإدارة أنشطتهم بكفاءة وتحسينها وتطويرها بشكل مستمر.
- عدم وجود جهة راعية ومشرفة على هذه الأنشطة تقوم بتوفير وتحليل البيانات والمعلومات والدراسات التي تجمعها عن المشروعات القائمة والمواد المستحدثة وإنتاجها وفرص الاستثمار المتاحة والاستفادة من نتائجها في معالجة المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة.
- عدم تقديم التشجيع الكافي لها كالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.
- عدم توفر مناطق مخططة لإقامة المشرعات الصغيرة والمتوسطة عليها في أغلب مدن ليبيا.
- عدم مساعدتها في تصريف إنتاجها بالسوق المحلي والتصدير إلى الخارج، وصعوبة إجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.
- عدم توفر ورش لصيانة وإصلاح الآلات ومعدات المشروعات الصغيرة

والمتوسطة.

- عدم إقامة معارض دائمة للتعريف بمنتجاتها.
- تعدد الجهات المطلوب موافقتها على إقامة النشاط والحصول على القروض، وعدم وجود دليل يستفيد منه المبادرون للإجراءات التي تتبع لتمويل مشروعاتهم والجهات المسؤولة عن استلام الطلبات والبيانات المطلوبة عن مصادر التمويل.
- صعوبة حصولها على القروض والتمويل اللازم بشروط ملائمة لعدم كفاية الضمانات التي تستطيع تقديمها.

٢-٣ اقتراح مجموعة من السياسات التدريبية التي قد تُسهم في دعم الشباب

يلعب التدريب دوراً مهماً في دعم و مساندة الشباب، حيث يشجعهم على الاعتماد على أنفسهم وبناء الثقة في أدائهم وإذكاء روح المبادرة للخوض في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءً على ما اكتسبوه من مهارات و قدرات. تأتي أهمية التدريب على مثل هذه المشروعات ليس فقط لاعتبارات إعانة الفرد على الحصول على عمل ولكن تمتد أيضاً لاعتبارات زيادة القدرة الإنتاجية وضمان استدامة المشروع الصغير لما له من أثر دائم وغير منقطع على المناطق التي أنشأ بها المشروع.

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح مجموعة من السياسات التدريبية للشباب الليبي والتي تمكنهم من إدارة مشروعات صغيرة في محيطهم الاجتماعي، و هذه البرامج هي:

٢-٣-١ التدريب على الأساليب التي تمكنهم من تسويق منتجاتهم في إطار التشريعات والقوانين التجارية المعمول بها في ليبيا.

٢-٣-٢ الاهتمام بتطوير المهارات المكتسبة للشباب وصقلها وقوليتها في إطار الأعمال إلى تدر دخلاً عليهم وإشعارهم بقيمة المهارة التي يمتلكونها ومدى أهميتها لهم كمورد رزق وأهميتها كأداة تدعم حركة التنمية في مجتمعهم.

٢-٣-٣ تنظيم الندوات و المحاضرات وورش العمل كأسلوب من أساليب التدريب وذلك للتوعية بأهمية العمل في إحداث التنمية المستدامة للمجتمع.

٢-٤ تحفيز القطاع الخاص (الأهلي) في ليبيا لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة

فيما يلي مجموعة من النقاط الأساسية التي تجعل من إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة فرصة جيدة للقطاع الخاص:

- لاستحداث مشروعات صغيرة لا يتطلب الأمر رأس مال كبير، حيث تمثل تكلفة فرص العمل قيمة صغيرة جداً.
- أغلب من يعمل يمثل هذا النوع من المشروعات هم من أبناء المجتمع المحلي ونادراً ما يكون هناك تواجد للعمالة غير المحلية في مثل هذه المشروعات، وهذا ما يسهم في توفير النقد الأجنبي.
- إن الاحتياجات من البنية الأساسية لمثل هذا النوع من الصناعات متواضع للغاية بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- إن الاحتياجات من عناصر الإنتاج (الآلات، المواد الخام، العنصر البشري) مقبول.
- الاعتماد بشكل أساسي على الخامات المحلية.
- معظمها يعتمد على صناعة سلعة نصف مصنعة أو استخدام مواد ومخلفات موجودة بالبيئة لإعادة تصنيعها.
- لا تحتاج إلى برامج تدريبية عالية المستوى للرفع من مستوى مهارات معينة ضمن مؤسسات رسمية وذلك لاكتساب العاملين المهارة أساساً.
- عائد العمل يمثل النسبة الكبرى من عوائد عناصر الإنتاج.
- يتميز أنشاء مثل هذه المشروعات بمستوى عالي من المرونة وإمكانية التغير السريع للاستجابة للطب المتجدد والسريع عليها في السوق.
- تتميز بالمرونة العالية في التوظيف والاستغناء عن العمالة وتسمح بالاستفادة من مصادر متنوعة للعمالة (طلبة، نساء " ربات بيوت") قبل وأثناء وبعد سن العمل القانونية وهذا ما يسهم في توظيف الطاقات العاطلة، وأيضاً الاستفادة من كافة الوفورات المتاحة في الوقت (إطالة يوم العمل، تجاوز الساعات الرسمية للعمل اليومي، الاستفادة من أيام العطل، وقت الفراغ، وسنوات ما بعد المعاش الضماني ..... إلخ).
- المرونة العالية في أماكن العمل (المنزل ، متجر ، ورشة صغيرة .... إلخ).
- ارتباط هذه المشروعات وبالأخص الحرفية منها بأسواق محلية (أو إقليمية أو قومية) لإشباع حاجات ضرورية للمستهلك.

٢-٥ الآلية المقترحة لمساعدة دعم المشروعات بما يتماشى مع البيئة المحلية(مراعاة التنافسية الداخلة الخارجية).

من أهم اسباب النجاح التي يمكن إذا أحسن التخطيط لها ووضع السياسات اللازمة لرعايتها، أن تسهم في أن يحقق هذا البرنامج أهدافه ويكون عنصراً مهماً في تشكيل البنية التحتية الاهتمام بالإبعاد التالية[x]:

- التشريعات.
- الإدارة والقدرات المؤسسية.
- الخدمات المساندة.

٢-٥-١ التشريعات: تعد القوانين والأنظمة المنظمة للمشروعات الصغيرة التشريعية المناسبة التي يساعد وجودها كماً ونوعاً في دعم هذه المشروعات، كما تعتبر هذه القوانين والأنظمة من العناصر المهمة في البنية التحتية للسياسات اللازمة لإنشاء وتطوير وتحسين أداء المشروعات الصغيرة ومن هذه الأمور التي تعالجها التشريعات في شأن الإقراض لفئة الشباب ما يلي:-

- تسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل، كثيراً ما تؤدي تعقيدات هذه الإجراءات إلى عرقلة المقبلين على القروض الشبابية والمشروعات الصغيرة وإحجامهم عن الانخراط في مثل هذه البرامج لكثرة متطلبات إجراءات التسجيل والترخيص وبعثرتها بين الإدارات المختلفة، ما يرافق ذلك من بيروقراطية.
- تشجيع الشباب القائمين على المشروعات الصغيرة على تأسيس الجمعيات وتوفير الإطار القانوني لها.
- تشجيع المظلة التشريعية المناسبة لمؤسسات الإقراض والتمويل ومؤسسات ضمان القروض بشروط ميسرة للشباب المقبلين على هذه البرامج.
- وضع بعض المحفزات الموجهة للبنوك لإقراض المشروعات الصغيرة عن طريق دعم سعر الفائدة بين القروض المقدمة للمستثمرين وقدره ١٤ أو ١٦% والسعر المقدم للمشروعات الصغيرة وقدره ٧%.
- العمل على خفض نسبة الفائدة الحالية كمحفز إضافي لبعض المشروعات الصغيرة المراد تنميتها.
- مشاركة ممثلين عن جمعيات رواد الشباب للمشروعات الصغيرة باللجان الفنية المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالإقراض الشبابي.
- تنظيم شؤون العاملين في المؤسسات الصغيرة وتوفير الغطاء التشريعي اللازم

لهم بما يضمن المحافظة على حقوقهم من حيث إخضاعهم لنظام الضمان الاجتماعي ونظام الخدمات الصحية.

عند اعتماد هذه التشريعات سيسهم ذلك في:

- تحديث المعدات وتحسين التكنولوجيا المستخدمة.
- منع التنافس الزائد عن الحد.
- وضع أسس مناسبة للتعاقد من الباطن.
- ضمان الفرص العادلة لأنشطة الأعمال.

٢–٥–٢ الإدارة والقدرات المؤسسية: – يعد النقص، بل الافتقار في أغلب الأحيان إلى القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية من التحديات الرئيسية التي تواجه المقبلين على برامج تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة (كما سبق الإشارة) بسبب طبيعة هذه البرامج والمنشآت، والتي تعتمد إلى حد كبير على المبادرة الفردية، ولتفادي مثل هذه الانعكاسات على هذه البرامج يجب اعتماد سياسات مناسبة تشمل:

- توفير البرامج التدريبية المصممة للمبادرين من الشباب والموجهة بغرض إكسابهم المهارات اللازمة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مالية وإدارية وتسويقية (سبق الإشارة لذلك).
- توفير الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة في مجالات الإدارة والتمويل والتخطيط والتسويق والمحاسبة والأمور القانونية.
- مساعدة الرواد من الشباب المقبلين على برامج الإقراض على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وكذلك إعداد الدراسات التقييمية، ويشمل ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو توسيع وتطوير المشاريع القائمة.

عند اعتماد هذه البرامج سيسهم ذلك في:

- ترشيد وتطوير الإدارة .
- التحديث الهيكلي للمشروعات الصغيرة.

٢-٥-٢ الخدمات المساندة: يشكل توافر مجموعة من الخدمات المساندة التي تتولى مسؤوليتها القطاعات العامة والأهلية والجمعيات عاملاً مهماً في إنجاح برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن مثل هذه الخدمات تعمل على تسهيل تأسيس المشروعات الشبابية وضمان استمراريتها ونموها، ومن هذه الخدمات ما يلي: -

- السياسات والتشريعات التي تعمل على تنظيم أعمال المنشآت الصغيرة وتوفير البيئة القانونية اللازمة لنموها وتطويرها كما ورد ذكره.
- خدمات الدراسات والبحوث والمؤتمرات والندوات التي تتناول الإقراض الشبابي والمشروعات الصغيرة والتي تسلط الضوء على خصائصها والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها.
- المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية خاصة قضايا العرض والطلب والخصائص الاقتصادية للسوق المحلي والأسواق العالمية، وخصائص التصدير والاستيراد وغير ذللك من المعلومات التي تساعد الشباب على التخطيط السليم والإدارة المنظمة لمنشآتهم.
- تقديم الاستشارات والخبرات بهدف التطوير ووضع الحلول للمشاكل والصعوبات المتعلقة بالعمليات الإنتاجية أو التقنيات أو الموارد البشرية وغير ذلك من خدمات الدعم الفني والإداري والتنظيمي.
- الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول والتجمعات الاقتصادية بهدف دعم المنشآت الوطنية في أمور التصدير والاستيراد والتبادل التجاري.
- المواصفات والمعايير التي تساهم في ضمان الجودة والنوعية، وترفع من درجة التنافسية لدى المنشآت في الأسواق المحلية والدولية.
- الخدمات الترويجية والمعارض والإعلام التي يتم تقديمها لأغراض التسويق لمنتجات الشباب من السلع والخدمات محلياً وخارجياً.
- تشجيع المؤسسات الأهلية العاملة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المباشر لهذه المشرعات.
- وضع سياسة تنمية وتنويع حزم التسهيلات الائتمانية لتستوعب وتلائم الاحتياجات المختلفة للمشروعات الصغيرة: الحالية والمستقبلية.
- تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- استخدام آليات جديدة أثبتت نجاحها عالمياً في زيادة نسب نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها مثل حاضنات الأعمال والمجتمعات الصناعية.

من خلال صياغة السياسات المحددة وبالمشاركة الفعالة من قبل المجتمع

والتنسيق مع الأطراف المعنية، مع عدم إغفال وضع ترتيب واضح للأولويات - يجب الحفاظ على ترابط هذه السياسات مع السياسة العامة للدولة مما يعظم إمكانية التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة من أجل تنفيذ السياسة المقترحة وزيادة فرص نجاحها.

٢-٦-١ صياغة السياسة: تفرض التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضرورة اشتراك مختلف الأطراف من جهات حكومية ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة وبنوك وممثلين من القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صياغة وتنفيذ السياسات الهادفة لتنمية هذا القطاع، ونظراً لتعدد الجهات والجماعات المعنية من أجل نجاح السياسة العامة الواجب صياغتها، ينبغي التأكد من تحقق عاملين هامين:

- إتاحة أكبر قدر من المشاركة للمؤسسات والجهات المعنية بالأمر الذى سيؤدى إلى التبعية لتعظيم فرص نجاح هذه السياسة.
- أن يتم تجسيد هذا التعاون والمشاركة في آليات وأطر مؤسسية واضحة وفعالة.

٢-٦-٢ ترتيب الأولويات: إن تعدد وتعقد المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وجهود تنميتها يستدعى أن يكون هناك ترتيب لسبل معالجتها ويستحسن أن يتم ترتيب هذه الأولويات طبقاً لمعياريين هامين:-

- **درجة أهمية الخطوة المتبعة:** إن الصعوبات المتعلقة بالتمويل والخدمات المالية المختلفة تعتبر أحد أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **سهولة التنفيذ:** إن نجاح الخطوات الأولى في التنفيذ أمر ضروري لإعطاء السياسة العامة دفعة إيجابية، وللتعبئة تأييد المجتمع لخط السياسة، ولتصويب التداخلات لذا فإن تحديد الحالات الأولى للتدخل يجب أن يأخذ في الاعتبار دعم التعاون بين المؤسسات القائمة لضمان سرعة وسهولة تنفيذ الخطوط المتفق عليها.

٢-٧ المجهودات الوطنية لإنجاح مثل هذه المشروعات في إطار تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة لليبيا.

أولت أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل اهتمامها بتحسين أوضاع الشباب ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف الإقراض، لذلك قامت الأمانة بعقد اجتماعات مكثفة مع مدراء المصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج، وتركزت هذه اللقاءات حول الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق تللك الجهات للأغراض المستهدفة من القروض التي منحتها لدعم المشروعات

الصغيرة والمتوسطة[xi].

كانت أهم النتائج التي خلصت لها هذه الاجتماعات أن يصاغ برنامج وخطة عمل في كل مؤسسة (المؤسسات التي تم الاجتماع معهم وفقاً لما يلي:

- تحديد المناشط والمجالات التي يختص بها كل مصرف.
- تحديد العدد المستهدف من الباحثين عن العمل لتوفير فرص عمل لهم.
- تحديد السقوف التمويلية للمشروعات حسب عدد فرص العمل في كل مشروع وطبيعة المشروع ذاته.
- توفير الأراضي لإقامة المشروعات وتحديد أوضاع الباحثين عن العمل واستحقاقهم ذلك.

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على أنه لإنجاح برنامج التوسيع في الإقراض، سواء الإقراض الإنتاجي أم الخدمي للقطاع الأهلي يجب أن يتم تحقيق أهداف وبرامج منفصلة لكل مؤسسة تبعاً للآتي:

- برنامج تشغيل بعض الباحثين عن العمل، وله الأولوية بالنسبة لمصرف التنمية وصندوق التحول للإنتاج والمصرف الزراعي والريفي.
- برنامج لتطوير وزيادة داخلي الأسر محدودة الدخل وتشترك فيه جميع المصارف وخاصة المصرف الريفي، حيث يقع هذا الموضوع ضمن أولوياته الأساسية والرئيسة.
- برنامج توسيع وتطوير المؤسسات الأهلية والعامة القائمة لغرض تحسين الإنتاج أو الخدمة أو زيادة فرص العمل وزيادة أنواع الخدمة كميات الإنتاج، وهذه تشترك فيها المصارف والجهات التمويلية المذكورة عدا المصرف الريفي وصندوق التحول للإنتاج.

ولتنفيذ هذه المستهدفات ينبغي تخصيص مساحات في كل شعبية (بلدية) لإنشاء المشروعات عليها وتوفير البنية التحتية اللازمة لها، حيث أن أكثر من ٧٠% من المستهدفين لهذا البرنامج لا تتوفر لديهم المواقع اللازمة لمشاريعهم. وقد برز من هذه الاجتماعات مجموعة من النتائج الإيجابية ينبغي للجهات المختصة التكاتف لتحقيقها. وتم تحديد الفئات المستهدفة بالإقراض وهي:

- الخريجون الجدد والباحثون عن العمل.
- الراغبون في التحول من الوظائف الإدارية في الجهاز الإداري إلى الإنتاج.

- القاطنين بالأرياف وبالأخص النساء.

إن تحقيق المستهدفات العامة لهذا البرنامج سيؤدي إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة ترفع من مستوى معيشة المواطن الليبي من جانب وتساعد في تنمية الاقتصاد الوطني من جانب آخر.

المراجع:

(i) Hasnah Haron et al**, Factors Influencing Small Medium Enterprises (SMES) in Obtaining Loan,** International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 15 [Special Issue – November 2013].

(ii) أحمد رمضان إبراهيم، أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العلية، جنزور.

(iii)د. كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى (عمان: دار الحامد ٢٠٠٦).

(iv)د. صالح يوسف دردير، د**ور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس ليبيا، ٢٥- ٢٠٠٥/٧/٢٧، ص١.

(v)د. حسين الجمال، **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – المناخ والمعوقات**، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة طرابلس، ليبيا ٢٠٠٥/٧/٢٧، ص٢.

(vi)د. أحمد مذب الشلحي، د**ور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب مخرجات التعليم**، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة طرابلس، ليبيا ٢٠٠٥/٧/٢٧، ص١.

(vii)د. رمضان السنوسي، **الإقراض الثاني للمشروعات الصغرى: البديل الملائم لمواجهة تحديات التنمية والتشغيل**، مجلة القوى العاملة السنة الأولى، العدد الأول، مارس ٢٠٠٥، طرابلس – ليبيا، ص٦٢.

(viii)د. م. أبو بكر عبدين بدوي، **المنشآت الصغيرة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني**، سلسلة موارد منظمة العمل العربية، السنة الأولى، العدد الثاني ٢٠٠٥، ص٦.

(ix)**فرص عمل وزيادة في الإنتاجية**، مجلة القوى العاملة، السنة الأولى، العدد الأول، مارس ٢٠٠٥، طرابلس – ليبيا، ص.ص ٢٨-٢٩.

(x)**من أجل تحقيق اقتصادية واجتماعية**، مجلة القوى العاملة السنة الأولى، العدد الأول، مارس ٢٠٠٥ ف، طرابلس – ليبيا، ص٥٣.

(xi)قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٥ إفرنجي.